

ملف المناصرة

ناجي فتيل

Naji Fateel

قيد الحبس الاحتياطي البحرين

ناجي فتيل مدافع بحريني عن حقوق الإنسان وعضو في مجلس إدارة جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، أمضى أكثر من 11 عامًا في السجن قبل صدور عفو ملكي عنه في أبريل/نيسان 2024. وأُعيد اعتقاله في 18 أغسطس/آب 2026 بسبب حصة غير مسددة من غرامات قضية احتجاج داخل السجن تعود إلى عام 2016، وهو محتجز في سجن جو.

01
القضية في دقيقة

ناجي فتيل مدافع بحريني عن حقوق الإنسان وعضو في مجلس إدارة جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، أمضى أكثر من 11 عامًا في السجن قبل صدور عفو ملكي عنه في أبريل/نيسان 2024. وأُعيد اعتقاله في 18 أغسطس/آب 2026 بسبب حصة غير مسددة من غرامات قضية احتجاج داخل السجن تعود إلى عام 2016، وهو محتجز في سجن جو.

الحالة **قيد الحبس الاحتياطي**	تاريخ القبض **18 أغسطس/آب 2026**	الدولة **البحرين**

الحكم أحكام بالسجن مجموعها 25 عامًا وستة أشهر (من 2013 إلى 2016) أنهاها عفو ملكي في 8 أبريل/نيسان 2024؛ وهو محتجز حاليًا بسبب حصته غير المسددة، وقدرها نحو 23,700 دولار أمريكي، من غرامة جماعية فُرضت في قضية سجن جو لعام 2016.

التهم تأسيس جماعة تهدف إلى تعطيل الدستور، بموجب المادة 6 من قانون الإرهاب (قضية عام 2013)
المشاركة في تجمعات غير قانونية (قضية عام 2013)
تهم في قضية احتجاج سجن جو لعام 2016، وُصفت بإتلاف ممتلكات عامة والاعتداء على الشرطة والحرق العمد ومقاومة السلطات

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن ناجي فتيل فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02
مسار القضية

13 يوليو/تموز 2008

إدانة

الحكم عليه بالسجن خمس سنوات بعد اعتقالات ديسمبر/كانون الأول 2007

قضت المحكمة الكبرى الجنائية بسجنه خمس سنوات، ضمن 11 رجلًا أُدينوا في ذلك اليوم بتهم منها التجمهر غير القانوني والحرق العمد والاعتداء على قوات الأمن إثر اضطرابات في ديسمبر/كانون الأول 2007. وقال أقاربه إنه وحسن عبد النبي وُضعا عمدًا مع سجناء مصابين بأمراض معدية.

2 مايو/أيار 2013

اعتقال

اعتقاله فجرًا دون مذكرة توقيف

اعتقله عناصر أمن بملابس مدنية فجرًا من منزله في بني جمرة دون مذكرة توقيف، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي ثلاثة أيام، وتفيد التقارير بتعرضه للتعذيب في إدارة التحقيقات الجنائية، بما في ذلك الصعق الكهربائي والإيهام بالإغراق والضرب.

22 مايو/أيار 2013

إدانة

الحكم عليه بالسجن ستة أشهر بتهمة المشاركة في تجمعات غير قانونية

قضت محكمة جنائية في المنامة بسجنه ستة أشهر بتهمة المشاركة في تجمعات غير قانونية، فيما يتعلق بتجمع جرى في 24 يناير/كانون الثاني 2012 لم يحضره بحسب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

29 سبتمبر/أيلول 2013

إدانة

الحكم عليه بالسجن 15 عامًا في قضية ائتلاف 14 فبراير/شباط

قضت المحكمة الجنائية الرابعة بسجنه 15 عامًا بتهمة تأسيس جماعة تهدف إلى تعطيل الدستور، بموجب المادة 6 من قانون الإرهاب، في محاكمة جماعية شملت 50 متهمًا. وكان قد عرض على المحكمة في إحدى الجلسات آثار تعذيب على ظهره.

29 مايو/أيار 2014

الطعن: تأييد الحكم

محكمة الاستئناف تؤيد الحكم بالسجن 15 عامًا

أيّدت محكمة الاستئناف الحكم بالسجن 15 عامًا. وذكرت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن الإدانة استندت إلى اعترافات انتُزعت تحت التعذيب.

2016

إدانة

إدانته في قضية احتجاج سجن جو مع غرامة جماعية

كان من بين 57 متهمًا أُدينوا على خلفية احتجاجات عام 2015 في سجن جو، وزيدت أحكامهم، وفُرضت عليهم غرامة جماعية قدرها 507,187.97 دينارًا بحرينيًا (نحو 1.35 مليون دولار أمريكي). وبلغت حصته الفردية نحو 23,700 دولار. وبلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقه بين عامي 2013 و2016 السجن 25 عامًا وستة أشهر.

14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

فعل آخر

الفريق العامل التابع للأمم المتحدة يعتبر احتجازه تعسفيًا

اعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة الرأي رقم 65 لعام 2022، وخلص إلى أن احتجازه تعسفي لارتباطه بممارسته السلمية لحقوقه الأساسية ولانتهاك حقه في محاكمة عادلة، ودعا إلى الإفراج عنه فورًا.

8 أبريل/نيسان 2024

إفراج

الإفراج عنه بموجب عفو ملكي

أُفرج عنه بموجب عفو ملكي مع أكثر من 1,500 محتجز آخرين، بعد أكثر من 11 عامًا في السجن.

17 فبراير/شباط 2025

التهديد والترهيب

خبراء الأمم المتحدة يبدون قلقهم من أعمال انتقامية بعد الإفراج عنه

أبدى مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة قلقهم من أعمال انتقامية تعرّض لها منذ الإفراج عنه، منها استدعاؤه مرارًا من إدارة التحقيقات الجنائية وفقدانه عمله وقطع علاوة السكن عنه.

16 يونيو/حزيران 2026

فعل آخر

سجناء مشمولون بالعفو يطلبون من ولي العهد تطبيق العفو على الغرامات

كتب هو ورجال آخرون شملهم عفو عام 2024 ولا تزال عليهم حصص من غرامة قضية سجن جو لعام 2016 إلى ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سلمان بن حمد آل خليفة، يطلبون الاعتراف بأن العفو يشمل العقوبات المتبقية ووقف إجراءات التنفيذ التي قد تعيدهم إلى السجن. وتفيد هيومن رايتس ووتش بأن 14 رجلًا مشمولًا بالعفو وقّعوا الرسالة.

18 أغسطس/آب 2026

إعادة اعتقال

إعادة اعتقاله في مداهمة فجرية بسبب غرامة غير مسددة

اعتقلته شرطة بملابس مدنية نحو الساعة 5:45 صباحًا من منزله دون إبراز مذكرة توقيف، واقتيد إلى مركز شرطة الرفاع الشرقي، ولم يُبلَّغ إلا بأن الاعتقال يتعلق بغرامة مرتبطة بإحدى قضاياه. وقبل ذلك بيومين، حين طلب من المسؤولين توثيق المبلغ المستحق، طُلب منه مراجعة النيابة العامة وقاضي تنفيذ العقاب.

20 أغسطس/آب 2026

نقل بين أماكن الاحتجاز

نقله إلى سجن جو

نُقل من مركز شرطة الرفاع الشرقي إلى سجن جو، حيث لا يزال محتجزًا. وتفيد التقارير باحتجاز سجناء سياسيين سابقين آخرين للسبب نفسه.

أكتوبر/تشرين الأول 2026

ظروف الاحتجاز والصحة

لا يزال محتجزًا في سجن جو بسبب الغرامة

في أكتوبر/تشرين الأول 2026 تحدّث من مكان احتجازه إلى هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ويُدرجه تحديث مركز الخليج لحقوق الإنسان بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2026 محتجزًا في سجن جو. وأصدر مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان التابع للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب نداءً عاجلًا للإفراج عنه في 17 سبتمبر/أيلول 2026. ولم تُسجَّل أي جلسة قضائية أو تسوية أو إفراج.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: يُحتجز ناجي فتيل في سجن جو منذ أغسطس/آب 2026، بعد إعادة اعتقاله بسبب حصته غير المسددة من غرامة فُرضت في قضية عام 2016، رغم أن عفوًا ملكيًا أطلق سراحه في أبريل/نيسان 2024. ولم تُسجَّل أي جلسة أو تسوية أو إفراج.

الخلفية والعمل

ناجي علي حسن فتيل مدافع بحريني عن حقوق الإنسان، وأحد مؤسسي جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان وعضو مجلس إدارتها. وبحسب منظمة فرونت لاين ديفندرز، عمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ودعا إلى آليات للرقابة، وعزّز حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويبدأ حرمانه من الحرية، كما نظر فيه الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في عام 2007. وأفادت هيومن رايتس ووتش في يوليو/تموز 2008 بأن المحكمة الكبرى الجنائية قضت في 13 يوليو/تموز 2008 بسجنه خمس سنوات، ضمن 11 رجلًا أُدينوا إثر اضطرابات ديسمبر/كانون الأول 2007، وبأن أقاربه قالوا إنه وحسن عبد النبي وُضعا عمدًا مع سجناء مصابين بأمراض معدية. وخلال احتجاجات عام 2011، تذكر ويكيبيديا أن رسائل تدعو إلى قتله انتشرت وأن قوات الأمن فتشت منزله.

القبض عليه

في 2 مايو/أيار 2013 اعتقله عناصر أمن بملابس مدنية فجرًا من منزله في بني جمرة دون مذكرة توقيف. وأفادت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بأنه احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي ثلاثة أيام في إدارة التحقيقات الجنائية، حيث تفيد التقارير بتعرضه للتعذيب، بما في ذلك الصعق الكهربائي والإيهام بالإغراق والضرب. وعرض على المحكمة في جلسة لاحقة آثارًا على ظهره.

ظروف الاحتجاز والصحة

سجّلت فرونت لاين ديفندرز والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ومنظمة العفو الدولية ادعاءات تعذيبه بعد اعتقاله في عام 2013. وبعد الإفراج عنه في عام 2024، أبدى مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة في 17 فبراير/شباط 2025 قلقهم من أعمال انتقامية، منها استدعاؤه مرارًا من إدارة التحقيقات الجنائية وفقدانه عمله وقطع علاوة السكن عنه. ووصف اعتقاله في أغسطس/آب 2026 بأنه ترهيب. ولم تُنشر معلومات عن صحته في سجن جو منذ ذلك الحين.

الإجراءات القانونية

في 22 مايو/أيار 2013 قضت محكمة في المنامة بسجنه ستة أشهر بتهمة المشاركة في تجمعات غير قانونية، بشأن تجمع تقول المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب إنه لم يحضره. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2013 قضت المحكمة الجنائية الرابعة بسجنه 15 عامًا في محاكمة جماعية لخمسين متهمًا في قضية ائتلاف 14 فبراير، بتهمة تأسيس جماعة تهدف إلى تعطيل الدستور بموجب المادة 6 من قانون الإرهاب. ونقلت منظمة العفو الدولية ادعاءات تعذيب في تلك المحاكمة، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم في 29 مايو/أيار 2014. وفي عام 2016 كان من بين 57 متهمًا أُدينوا على خلفية احتجاجات داخل سجن جو في عام 2015، فزيدت أحكامهم، وألزمتهم المحكمة جماعيًا بدفع 507,187.97 دينارًا بحرينيًا، أي نحو 1.35 مليون دولار، وتبلغ حصته نحو 23,700 دولار بحسب مركز الخليج لحقوق الإنسان. وتفيد منظمة هيومن رايتس فيرست بأن السنوات الخمس عشرة المضافة خُففت إلى عشر في الاستئناف. وبلغ مجموع أحكامه بين عامي 2013 و2016 السجن 25 عامًا وستة أشهر.

أُفرج عنه في 8 أبريل/نيسان 2024 بموجب عفو ملكي شمل أكثر من 1,500 سجين، بعد أكثر من 11 عامًا في السجن، وفهم أن العفو يشمل الغرامات. وفي 16 يونيو/حزيران 2026 كتب هو ورجال آخرون مشمولون بالعفو إلى ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سلمان بن حمد آل خليفة يطلبون الاعتراف بأن العفو يشمل العقوبات. وفي 16 أغسطس/آب 2026 تواصل معه مسؤولون بشأن الغرامة. وبعد يومين، نحو الساعة 5:45 صباحًا في 18 أغسطس/آب 2026، اعتقلته شرطة بملابس مدنية من منزله دون مذكرة واقتادته إلى مركز شرطة الرفاع الشرقي، حيث أبلغه أحد الضباط بأن الاعتقال يتعلق بغرامة. وفي 20 أغسطس/آب 2026 نُقل إلى سجن جو. وتفيد هيومن رايتس ووتش بأن تسعة رجال على الأقل من المشمولين بالعفو أُعيد اعتقالهم في يوليو وأغسطس 2026، منهم 8 من أصل 33 رجلًا أُدينوا في قضية عام

2016 وشملهم عفو عام 2024، ويذكر مركز الخليج لحقوق الإنسان اسم علي سنقور بين المحتجزين معه.

ردود الفعل الدولية

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 اعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم 65 لعام 2022، فاعتبر احتجازه تعسفيًا، ودعا إلى الإفراج عنه فورًا ودون شروط وتعويضه، وطالب بالتحقيق في ادعاءات تعذيبه. ودعت فرونت لاين ديفندرز ومركز الخليج لحقوق الإنسان وهيومن رايتس فيرست ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان التابع للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الذي أصدر نداءً عاجلًا في 17 سبتمبر/أيلول 2026، إلى الإفراج عنه. وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول 2026 حثّت هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية السلطات على الاعتراف بأثر عفو عام 2024 والكف عن إعادة سجن المشمولين به.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/naji-fateel/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org